وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية
والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٣/٣/٣٠ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/١/٢٢ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٠٢٠٥٨٩٢,٥٤ جنيه (فقط عشرة ملايين ومائتان وخمسة آلاف وثمانمائة واثنان وتسعون جنيهًا وأربعة وخمسون قرشًا لاغير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٧٢٧٦٥٥٠,٤٥ جنيه (فقط سبعة ملايين ومائتان وستة وسبعون ألفًا وخمسمائة وخمسون جنيهًا وخمسة وأربعون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٩٢٩٣٤٢,٠٩ جنيه (فقط اثنان مليون وتسعمائة وتسعة وعشرون ألفًا وثلاثمائة واثنان وأربعون جنيهًا وتسعة قروش لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٣٨٠٢٨٣,٩٠ جنيد (فقط عشرون مليونًا وثلاثمائة وثمانون ألفًا ومائتان وثلاثة وثمانون جنيهًا وتسعون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/١/٢٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ اسامة مازن